

مشروع جديد لإنشاء صندوق التحديث الصناعي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية:

تمويل الصندوق من خلال معونات خارجية ورسم ١٪ على قيمة الخانات الأولية للمنشآت الصناعية

قروض بفائدة مخفضة للمنشآت الصناعية تستخدم في تمويل شراء المعدات والتكنولوجيا والتدريب اللازمة للتحديث



مصطفى الرفاعي

يناقش مجلس الوزراء في اجتماع قادم مشروعاً لإنشاء صندوق التحديث الصناعي .. ويهدف هذا الصندوق بصفة أساسية إلى رفع كفاءة الأداء الصناعي وإجراء عمليات التطوير والتحديث الصناعي لزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية، بما يؤدي إلى تصنيع سلع ومنتجات مصرية بجودة كبيرة وتكلفة منخفضة تتيح زيادة قدراتها على منافسة السلع المثيلة المستوردة في السوق المحلية وأسواق التصدير الخارجية .. مما يتيح زيادة نصيب السلع المصرية في السوق المحلية وتحقيق طفرة كبيرة في الصادرات الصناعية في الخارج.

صرح بذلك الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية وأضاف أن الصندوق الجديد سيسهم بصفة أساسية في تمويل البرنامج القومي لتحديث الصناعة وأوضح أن موارد هذا الصندوق لن تمثل أى عبء على الخزانة العامة للدولة حيث سيتم تمويل الصندوق من

مقابلة

أحمد العطار

اختيار ألف منشأة للاستفادة

من برنامج التحديث الصناعي

وفق المعايير محددة تشمل

مدى استعدادها للتطوير

وقدراتها التصديرية

الجديد سيحقق نتائج إيجابية كبيرة للصناعة المصرية تعادل أضعاف الرسوم التي سيتم تحصيلها لتمويله .. حيث سيسهم الصندوق في توفير جزء أساسي من تمويل البرنامج القومي لتحديث الصناعة .. والذي سيتم تنفيذه بالتوازي مع البرنامج المصري الأوروبي المشترك لتحديث الصناعة والذي ينتج توفير نحو ٢٢٥ مليون يورو حيث ستستفيد المنشآت الصناعية بصورة مضاعفة من كلا البرنامجين .. فالبرنامج المصري الأوروبي سيخصص بصفة أساسية لعمليات الدراسات والبحوث بحيث سيتم من خلاله قيام مكاتب استشارية ومجموعات عمل متخصصة من الخبراء المصريين والأجانب بإجراء تلك البحوث والدراسات لتشخيص ظروف

إصداريين أساسيين الأول من خلال فرض رسم محدود على المنشآت الصناعية في حدود ١٪ من قيمة المواد الخام التي تستخدمها تلك المنشآت في عمليات التشغيل الصناعي .

أما المصدر الثاني للتمويل فهو من خلال تخصيص جزء من المنح والمعونات الخارجية التي تحصل عليها مصر وذلك لأغراض التحديث الصناعي . وأكد الوزير أن فرض هذه النسبة المحدودة من الرسوم على قيمة المواد الخام لا يتطلب إصدار أى تشريع جديد حيث إن قانون تنظيم الصناعة الحالي رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ يشمل مواد تتيح ذلك .. حيث تتضمن المادة ٢٥ من هذا القانون أنه يجوز أن يتم فرض رسم على المنشآت الصناعية لدعم الصناعة وذلك بما لا يجاوز ١٠٪ من قيمة المادة أو المواد الأولية الداخلة في عمليات التشغيل في المنشأة ..

وأوضح الدكتور مصطفى الرفاعي أنه كان من الأمور المهمة لتحقيق تحديث الصناعة المصرية بالصورة المستهدفة تفعيل هذه المادة الموجودة بالفعل في القانون الحالي ولكن تخفيفاً على المنشآت الصناعية تم الاقتصار على نسبة ١٪ فقط برغم أن القانون يتيح فرض رسوم تعادل أضعاف هذه النسبة ، كما أن وزارة الصناعة أرتأت تطبيق تلك النسبة المحدودة على الخانات بدلا مما يطبق في دول أخرى ومنها تونس التي تفرض رسماً يعادل ١٪ ضريبة للبيعات على كل السلع الصناعية تحصل مباشرة عند بيع أى من هذه السلع ويخصص العائد للإسهام في تمويل تحديث الصناعة التونسية .

وأكد الوزير أن هذا الصندوق

ومشاكل كل من المنشآت الصناعية وتحديد وسائل حل هذه المشاكل وتطوير وتحديث تلك المنشآت ، كما سيتم استكمال مساعدة تلك المنشآت من خلال البرنامج القومي للتحديث والذي سيتم من خلاله التطبيق الفعلي لوسائل علاج مشاكل هذه المنشآت من خلال تنفيذ آليات التحديث المقترحة لكل منشأة في هذا المجال بحيث تشمل المنشأة جزءاً محدوداً من تكلفة التحديث الفعلية ، ويشمل ذلك عدة أساليب مقترحة منها مثلاً تزويد المنشآت بمعدات حديثة أو تكنولوجيا متطورة أو تدريب .

وأكد الوزير أنه من الأمور التي يتم دراستها حالياً الاستفادة من موارد الصندوق الجديد في دعم فائدة القروض التي ستحصل عليها المنشآت المستخدمة في مجالات التحديث الصناعي بحيث تحصل هذه المنشآت على قروض بسعر فائدة مخفض لتمويل عمليات التحديث سواء لشراء معدات متطورة أو إدخال تكنولوجيا حديثة أو تنفيذ برامج تدريبية لإكساب العاملين مهارات حديثة .

وأوضح الدكتور مصطفى الرفاعي أنه تم بالفعل اختيار ألف منشأة صناعية مصرية وذلك للاستفادة من جهود التحديث الصناعي حيث تم اختيار تلك المنشآت وفق عدة معايير وضوابط محددة وذلك وفقاً للإستبيان الذي أعدته وزارة الصناعة في هذا المجال .. من أهمها مدى قابلية المنشأة للتحديث ومركزها المالي والقدرة التصديرية للمنشأة وخبراتها في مجال الصناعة وأضاف الوزير أن هذه المنشآت التي تم اختيارها تعمل في ٢ قطاعات صناعية أساسية منها الصناعات الجلدية والغذائية والنسجية .. حيث ستقدم اعتباراً من الأسبوع المقبل عدة لقاءات مهمة مع ممثلي تلك المنشآت يتم خلال استعراض خطوات تنفيذ برنامج التحديث والمقترحات المقدمة من المنشآت الصناعية لمعالجة المشاكل الفعلية التي تواجههم وذلك لوضعها في الاعتبار عند إجراء عمليات الدراسة والبحوث لتحديد العقبات واقتراح وسائل علاجها من خلال عمليات التحديث الصناعي